

تكرسه لقمع حركات العمال والفلاحين والطلاب فيها . ولهذا أخذت صادرات سويسرا من السلاح تسجل ارتفاعا مستمرا . ففي عام ١٩٧٤ ، بلغت قيمة هذه الصادرات ٢٣٦ مليون فرنك ، غير ان الرقم قد وصل الى ٣٦٩ في عام ١٩٧٥ . واشهر زبائن سويسرا في هذا الحقل اسبانيا وايران وجنوب افريقيا (١٩) .

وعلاقة سويسرا الوثيقة بالنظام العنصري المقيت في جنوب افريقية تقضي على كل ادعاء بالحياد . فسويسرا تأتي في المرتبة الثالثة بين دول العالم التي تستثمر رساميلها في هذا البلد . وحجم استثمارات الشركات السويسرية فيه ارتفع من ١٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٦ ، الى ١٢٠٠ مليون في عام ١٩٧١ . وارتفع حجم الصادرات السويسرية اليه الى ٣٣٠ مليون فرنك في عام ١٩٧٢ ، بعد ان كان ١٠٢ مليون في عام ١٩٦٢ . و ٨٠٪ من ذهب جنوب افريقية ، الذي يباع في السوق العالمية الحرة ، يمر بزوريخ .

وفي عام ١٩٦٨ ، نظمت الامم المتحدة مؤتمرا دوليا في طهران حول حقوق الانسان . وكان يمثل سويسرا في المؤتمر احد سفرائها البارزين . وقد قال في الكلمة التي القاها : «ان الشعب السويسري يدين السياسة العنصرية التي تتبعها جنوب افريقية» . واثيرت عاصفة ضده في البرلمان السويسري . وطالب البعض بعزله من وظيفته . وحاول وزير الخارجية ان يخفف من وقع هذه «الخطيئة» ، فلجا الى منطق غريب . لقد اعترف بمعارضة الشعب السويسري للعنصرية ، ولكنه سارع الى التاكيد بان على الحكومة السويسرية الا تعكر صفو العلاقات بينها وبين جنوب افريقية ، وذلك لسبب بسيط : لان سويسرا ، اذا امتنعت عن تمويل جنوب افريقية ، فسيكون هناك حتما دولة اخرى تقوم بهذا العمل !!

★ ★

والحديث عن الحياد يقودنا الى استعراض موقف سويسرا من النزاع العربي الصهيوني . ان جميع الدلائل تثبت (على الرغم من الفوائد الطائلة التي تجنيها سويسرا من ودائع العرب في مصارفها) ان موقفها من هذا النزاع، او موقفها من مجمل القضايا العربية ، يتسم بالتحيز الصارخ لاعداء العرب ، ويتنافى بالتالي مع قواعد الحياد التي تعلنها . ويكفينا الاستشهاد بثلاث حوادث تثبت تواطؤ حكومتها مع اسرائيل ووضعهم مقدرات بلادهم تحت تصرف الجهاز العسكري الاسرائيلي :

الاولى : هي قيام مهندس سويسري يعمل لحساب العدو الصهيوني بصرق تصاميم طائرة الميراج الفرنسية من احد الاجهزة الرسعية السويسرية